في حديثٍ صحفي:

د. القربي: الحوثيون مطالبون بإثبات جديتهم نحو السلام وجهود الحكومة في محافظات الجنوب تواجهها فوضى اسمها «الحراك»

■ أوضح الدكتور أبوبكر القربي وزير الخارجية عضو اللجنة الدائمة أن المتحاورين يجب ألا تقتصر مناقشتهم للموضوعات التي سوف تعرضها على الحوار أحزابهم وإنما أيضاً مناقشة الاستحقاقات الدستورية التي يتطلب من المؤتمر انجازها قبل استحقاقها الدستوري مثل قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات باعتبارها أموراً يجب أن تحظى بالأولوية..

وقال أبوبكر القربي في حديث أجرته معه صحيفة «الخليج» الاماراتية إن الحوار سار في الاتجاه الصحيح وحول سؤال عن جهود الدولة في إطار المناطق الجنوبية بهدف احتواء المشكلات العالقة..

وقال القربي: سعت السلطة إلى رفض عملية التصعيد السياسي والعسكري ومحاولات جر الشعب إلى صراعات على مستوى مناطقي كما يحاول عمله بعض عناصر هذه القوى المخربة التي استهدفت ممتلكات المواطنين وحياتهم، الحكومة قدمت الكثير من المعالجات وطلبت من الشخصيات الاجتماعية في المحافظات الجنوبية أن تتحمل مسؤوليتها، بالإضافة إلى تفعيل اللامركزية وإعطاء المزيد من الصلاحيات للحكم المحلي لكي يعالج أبناء هذه المحافظات هذه القضايا بأنفسهم، كما أبدت الحكومة استعدادها للحوار مع هذه العناصر، هذه كلها خطوات اتخذتها الحكومة من باب الحرص على معالجة هذه الأوضاع، ولكن للأسف الشديد غياب قيادات حقيقة قادرة على أن تدير الأمور جعل من كل شخص يعتبر نفسه قائداً لما يسمى الحراك.

وأفصح القربي عن عدم تفاعل الأطراف السياسية التي شملتها دعوة رئيس الجمهورية إلى شراكة في تشكيل حكومة وطنية (الحزب الاشتراكي، حزب الإصلاح)..

وقال: للأسف لم تحظ هذه الدعوة برد فعل ايجابي.. لافتاً في هذا السياق إلى أن إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية تعتمد على اتفاق الأطراف المعنية.

وقال: هذا يعتمد على كيف يمكن أن تتفق الأطراف في تشكيل هذه الحكومة الوطنية، لأن هذه الحكومة ستأتي لتعد لانتخابات في أبريل المقبل، واضح أننا نتكلم عن أجندة لفترة زمنية قصيرة، وبالتالي فإن برنامجها يجب أن ينطلق من قضايا محورية رئيسية، وهي كيف يمكن أن يتحقق خلال هذه الفترة الاستقرار الأمني وتتعزز فيها الثقة بين الشركاء في حكومة الوحدة الوطنية، وكيف يمكن أن نعد لانتخابات نزيهة، وكيف يتم التعامل مع القضايا في الخطاب الإعلامي للسلطة والمعارضة؟

وحول سؤال عن استئناف قطر للوساطة بشأن المواجهات مع الحوثيين قال القربي: عاد القطريون إلى اليمن لحرصهم على اليمن في المقام الأول، وشعورهم بأن اتفاقية الدوحة مازالت تمثل جزءاً من الحل في صعدة، خاصة أن شروط وقف إطلاق النار تشمل عناصر رئيسية من اتفاقية الدوحة ٢٠٠٧م وربما أن القطريين يشعرون بأن الإمكانات التي يمكن أن يسهموا بها في الجانب التنفيذي لاتفاق الدوحة ستحقق النجاح، لأن ذلك سيوفر الإمكانات لبناء السلام في صعدة وفي تعزيز الثقة بين الأطراف كافة، خاصة وأن الحوثيين دائماً ما رددوا بأنهم متمسكون بهذه الاتفاقية وفي خطوات بناء الإعمار في صعدة.

واستدرك: هناك مؤشرات للأسف الشديد تؤكد عدم التزام العناصر الحوثية بالنقاط الست في بعض المناطق، لأنها تأتي في إطار تصفية حسابات وربما في إطار الاختلاف القبلي، ومحاولتهم إشعار الآخرين بأنهم مازالوا قوة تستطيع أن تفرض إرادتها..

وأضاف: هذا رهان خاطئ من الحوثيين وعليهم أن يتمسكوا بطريق السلام وفي تنفيذ الالتزام بالنقاط الست، والآن في اتفاق الدوحة الذي سيعاد تفعيله ويجب أن يعطوا مؤشرات للحكومة وللقطريين بأنهم جادون بالسلام.

وأكد القربي أن الحرب ضد تنظيم «القاعدة» مستمرة وأن الدور الرئيسي الذي تبذله الحكومة اليوم يتمثل في المزيد من التعزيز لقوات مكافحة الإرهاب والمزيد من تطوير الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب.

وقال: استراتيجية مكافحة الإرهاب التي يلتزم بها اليمن اليوم هي كيف تبنى قدرات كل دولة لمواجهة عناصر الإرهاب في قواتها العسكرية وفي تطوير برامج تنموية تعليمية لمواجهة التطرف، وأيضاً في إشراك المجتمعات في مواجهة هذه العناصر التي تضر في استقرار مناطقها وتنميتها..مؤكداً التنسيق مع الولايات المتحدة ومع السعودية في هذه القضية.. وأضاف: الحكومة اليمنية تنسق في كثير من القضايا مع الولايات المتحدة ومع السعودية ومع كافة شركائنا في مكافحة الإرهاب، وهناك قضايا يكون القرار فيها يمنياً لأنها قضايا داخلية يمنية وفقاً لاستراتيجية اليمن في مكافحة الإرهاب.

وحول سؤال عن علاقة بلادنا مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية الحرب ضد القاعدة قال القربي: لا توجد أية خلافات، نحن نحاول أن نقنع شركاءنا في مكافحة الإرهاب ومن ضمنهم الولايات المتحدة أن الحرب ضد «القاعدة» ومكافحة الإرهاب بشكل عام لا يجب أن ينحصر في الجانب الأمني والعسكري والاستخباراتي فقط، وإنما كيف يمكن أن تكون المعالجات شمولية، والبحث في الأسباب التي أدت إلى نمو هذا التطرف ونمو عناصر الإرهاب في المجتمعات الإسلامية وفي العالم كله.□

سيناريو المواجهة يستدعي من السلطات الأمنية الاستعداد:

مخزون بشري تدفع به القاعدة إلى المحرقة على هيئة كتائب وسرايا

■ الفكر المتطرف يظل متطرفاً، مهما بُذلت الجهود وأنفقت الأموال في سبيل إصلاحه وتسوية اعوجاج عقول أصحابه، وكيفما كانت الأحوال والظروف، فانه يبقى فكراً إرهابياً خطراً يهدد السلام والسكينة العامة للمجتمع.
حال اليمن مع الإرهاب وعناصره، أياً كانوا، سواءً أصحاب الفكر المتطرف لعناصر تنظيم القاعدة أو الفكر المتطرف الذي تعتنقه عناصر التمرد الحوثية أو تلك العناصر التخريبية التي تنتمي إلى ما يسمى بالحراك.. فممارساتهم وأعمالهم الإجرامية جميعاً..

منصور الغدره

تؤكد أن أصحاب الأفكار والمشاريع الهدامة يظلون على فكرهم، وتغييرهم عما تربوا عليه استحالة، مهما حاولت الحكومة ومؤسسات الدولة ممارسة التهدئة وتلطيف الأجواء معهم أو لجأت إلى استخدام سياسة المداراة والمداهنة من اجل إصلاح العقول المنحرفة لأولئك الإرهابيين.

فمنذ أن أطل قساوسة الفكر المتطرف، من عناصر تنظيم القاعدة، برؤوسهم الإرهابية على اليمن، منتصف تسعينيات القرن الماضي، واليمن، حكومة وشعباً، يعاني هذه الآفة ويقدم التضحيات تلو التضحيات من دمائه وقوته، جراء تلك الأعمال الإرهابية والجرائم التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها العناصر المتطرفة بحق الوطن والأمة الإسلامية، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فحسب، بل لقد شوهوا صورة الدين الإسلامي أمام الرأي العالمي من أصحاب الديانات السماوية الأخرى، فأساءوا إلى سماحة ورحمة ونبل الدين الإسلامي.

آلاف الأبرياء والضحايا من أبناء اليمن وضيوفه طالتهم جرائم الإرهابيين، فضلاً عن الخسائر الضخمة، تقدر بالمليارات، تكبدها الاقتصاد الوطني، كانت التنمية أحوج إليها بدلاً من أن تذهب في مواجهة الإرهابيين ومعالجة آثار الإرهاب..

ورغم تعدد السياسات المرنة التي استخدمتها مؤسسات الدولة في سبيل إصلاح عقولهم الزائغة والعودة بهم إلى جادة الصواب، استخدمت تارة لغة الحوار فلم تُجد معهم نفعاً، وتارة سياسة المهادنة فزادوا عتواً ونفوراً، وها هم اليوم بعدما انكشف خداعهم الذي كانوا يمارسونه يمارسونه على أنهم يقاتلون أعداء الإسلام من الكفار لإخراجهم من بلاد المسلمين، حسب خطابهم المفتضح، وفي الحقيقة لم يقتلوا سوى المواطن اليمني واقتصاده من خلال الأعمال الإرهابية التي استهدف فيها السياح الأجانب، وبالتالي فقد مئات الآلاف أعمالهم ووظائفهم في القطاع السياحي، نتيجة توقف السياحة في اليمن وإصابتها بالشلل التام.

وحينما لم تجد العناصر الإرهابية المتطرفة عدو الإسلام- حد ادعائها- نقلت جرائمها من السرية إلى العلنية والمجاهرة نهاراً بجرائمها التي ترتكبها ضد الشعب بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية، فأعمالها الإرهابية أصبحت شبه أسبوعية إن لم تكن يومية، وأمر كهذا يؤرق السكينة العامة للمواطن ويهدد الأمن والاستقرار في أرجاء البلد، لذلك يتطلب من مؤسسات الدولة التصدي بحزم وصرامة في مواجهة هذا الخطر الفكري الإرهابي، فمثل هؤلاء لا ينفع معهم الحوار والمهادنة، بل القوة والصرامة، وهما مطلوبان في المرحلة الراهنة وبغيرهما لا يمكن مواجهة الإرهابيين وخرابهم الذي جلبوه لليمن وأهله.

وهذا يستدعي تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية وتنمية مهارات منتسبيها، ليقوموا بدورهم وتادية مهامهم في مواجهة المتطرفين واجتثاث آفة الإرهاب والقضاء على عناصره ودك أوكاره، ومكافحة الجريمة المنظمة أينما حلت وحيثما رحلت بأصحابها، ليتحقق بذلك الأمن والاستقرار في البلاد، الذي يعد الركيزة الأساسية في إحداث تنمية وتطور اقتصادي، والذي يقتضي وجود مناخ آمن مستقر.

الاعتداءات والأعمال الإرهابية التي استهدفت أفراد الشرطة والأمن والمقرات الأمنية مؤخراً، كان آخرها تلك الجريمة التي تعرض لها أفراد الأمن المركزي بمحافظة شبوة الخميس الماضي، وأدى إلى استشهاد خمسة وإصابة سادس منهم، وقبلها الاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مقر فرع جهاز الأمن السياسي بمحافظة أبين، وقبلهما بثلاثة أسابيع، اعتداء إرهابي للقاعدة استهدف فرع جهاز الأمن السياسي في عدن وأسفر الاعتداء عن سقوط ١١ قتيلاً، بينهم أطفال ونساء.

سيناريو التحول لتنظيم القاعدة في انتقائه بعناية متناهية للأهداف التي تطالها أعماله الإرهابية، وكذا الانتقال بها من السرية إلى العلنية، باعتماده مبدأ المواجهة، لهو من أخطر السيناريوهات، ومن اكبر التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية، كون سيناريو الإرهابيين هذه المرة يستهدف المؤسسات والأجهزة المعنية بمواجهة الإرهابيين مباشرة، بما يعني أنها- القاعدة- لجأت إلى سياسة الأرض المحروقة في عملياتها الإرهابية، وأصبحت تنفذ أعمالها الإرهابية بسرايا وكتائب من الإرهابيين، كما حدث في اعتدائها الإرهابي على فرعي جهاز الأمن السياسي بعدن وأبين، فالأول دفعت القاعدة بـ١٤ إرهابياً، وفي الثاني دفعت بأكثر من ٢٠ إرهابياً، ما يوحي بأن القاعدة لديها مخزون بشري كبير من الإرهابيين، وهو ما يتطلب من الأجهزة الأمنية والشعب اليمني بمختلف أطيافه الاستعداد بالعدة والعتاد لمواجهةٍ قد يطول أمدها.□

حتى لا يفقد الوطن ثقته بالأحزاب!!

الاتفاق الموقع مؤخراً بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك، ورغم كونه محضراً لتنفيذ اتفاق فبراير، إلا أنه مثل دلالة على إمكانية حدوث انفراج سياسي قد يفضي إلى إجراء حوار وطني إذا ما تعاطت الأحزاب السياسية مع موضوع الحوار بمسئولية وطنية بعيدة عن تسجيل المواقف واستمرار المكايدات السياسية.

صحيح أن الكثيرين يرون أن الاتفاق ليس إلا مجرد آلية لتنفيذ اتفاق فبراير الذي فشلت الأحزاب في تنفيذه لمدة تزيد عن العام، لكنه أيضاً جاء ليعيد الأمل قليلاً بإمكانية أن يتجاوز شركاء الحياة السياسية خلافاتهم في حال وصلوا إلى قناعة بأن الحوار هو سبيلهم الوحيد، كما أنه قدم دليلاً جديداً على حكمة وحنكة الرئيس الذي كان ولا يزال قادراً على جمع الفرقاء والمختلفين على طاولة الحوار، باعتباره قاسماً مشتركاً بين الجميع، ورئيساً لجميع اليمنيين ويتحمل مسئولية الحرص على تنفيذ الدستور وما ينص عليه من الاستحقاقات وفي مقدمتها إجراء الانتخابات.

عبدالملك الفهيدي

وإذا كان صحيحاً أن التفاؤل المفرط الذي تعودنا عليه مع كل اتفاق بين الأحزاب السياسية في اليمن سرعان ما ينهار بفعل تجدد الخلافات الحزبية والتعنت السياسي حول مختلف القضايا، إلا أن الأمل سيظل هو ملجأ الجميع، وفي مقدمتهم المواطنون الذين تثقل الخلافات السياسية كاهلهم بأعباء هم في غنى عنها.

المواطن والإنسان البسيط بطبيعة الحال لا يريد أن تتماهى الأحزاب السياسية وتتفق على كل شيء، لكنه أيضاً لا يتمنى أن يكمن الشيطان في التفاصيل الصغيرة بين المتحاورين الذين يجب أن يرموا خلافاتهم وراء ظهورهم وينظرون للحوار على أنه من أجل اليمن هذا الوطن الكبير الذي ينتمي إليه الكل ويحمل اسمه.

ثمة بارقة أمل في أن تستفيد الأحزاب السياسية من النتائج السيئة الناجمة عن استمرار خلافاتهم، وأن بإمكان الجميع التوافق حيثما تكون مصلحة الوطن، وذلك أن التوافق ليس مستحيلاً وتقديمهم التنازلات ليس إلا واحداً من متطلبات اللعبة السياسية ،لاسيما حين تكون التنازلات من أجل الوطن.

وتؤكد الخطوات المتخذة فيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين على ذمة فتنة صعدة، وعلى ذمة أعمال التخريب في بعض المحافظات الجنوبية دليلاً على سعة صدر الرئيس وتسامحه وحرصه على تهيئة الأجواء لحوار يجب أن يتجاوز سقف المصالح السياسية للأحزاب، وأن يضع في اعتباره مصالح الوطن والمواطن أولاً.

وختاماً ما يمكن قوله هو أن نجاح الحوار والاتفاق سيكون لمصلحة البلد، وأن الاختلاف وعدم تنفيذ الاتفاق لن يكون في مصلحة لا البلد ولا الأحزاب، وسنجد أنفسنا مرة أخرى في ذات الحلقة المفرغة، التي لا تزيد الواقع إلا سلبية، ولا ينجم عنها سوى مزيد من فقدان ثقة المواطن بالأحزاب، وبالتالي بالعملية الديمقراطية برمتها، وتخيلوا ماذا سيبقى للأحزاب إذا ما انتكست الديمقراطية ولم تعد مجدية في نظر المواطن والناخب!! □

كلهم يريدون الحوار لكنهم لا يحسنون إدارته..

تلك هي المشكلة

▫ منذ اتفاق المبادئ الذي وقعت عليه الأحزاب اليمنية المعارضة والحاكمة والموالية في يونيو عام ٢٠٠٦ بشأن إجراء انتخابات رئاسية ومحلية حرة ونزيهة في سبتمبر من العام نفسه..منذ ذلك الوقت لم تلتق هذه الأحزاب عند شيء ولم تتفق على شيء وظلت في حالة تناحر أزم الحياة السياسية وكان لهذه الأزمة تأثيرها في الأوضاع العامة في البلاد.. وهو تأثير سلبي من كافة النواحي.. الآن وبعد أربع سنوات من التأزيم والصراع تلوح في الأفق فرصة مواتية للحوار.. تتمثل هذه الفرصة في الاتفاق الذي أبرم بين المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب وهي الاصلاح والاشتراكي والتنظيم الناصري والبعث العربي الاشتراكي وتم التوقيع عليه من قبل الإرياني ونعمان ومحمود والعتواني والآنسي يوم ١٧ من هذا الشهر..

رندا شواله

من مميزات هذا الاتفاق الأخير أنه نص على أن يتحاور المتحاورون تحت ضوء الشمس ليعرف الرأي العام ماذا يحدث بالضبط، وفي الوقت نفسه عادل بين الطرفين الرئيسين في الحياة السياسية وانفتح على القوى السياسية الأخرى دون حظر أو تمييز..

لكن هذا الاتفاق انصب حول إجراء حوار.. أما حوار حول ماذا فلم يحدد ذلك وهذه من نقائصه حتى لو «دبج» بعبارة «اتفاق فبراير» ٢٠٠٩ لأن ذلك الاتفاق كان محصوراً في قضايا محددة وكان يقتصر على طرفي الحاكم - المشترك الممثل في مجلس النواب، وبقية الفعاليات مجرد «ظل»..

التحاور العلني ميزة أشار لها الاتفاق بين الاحزاب

بينما الأمر الآن وبموجب اتفاق ١٧ يوليو يختلف تماماً.. وينطوي على عقدة حقيقية وهي كيف يمكن للشركاء الكثر في الحوار المتوقع أن يتوصلوا إلى نتيجة إذا كانوا غير مستوعبين للدروس السابقة.. تلك الدروس تلقي على الجميع بفائدة أساسية وهي هل أنتم جاهزون لإدارة الحوار.. الإدارة الجيدة هي الشرط اللازم لنجاح أي مشروع حتى لو كان صغيراً مثل تنظيم مأدبة عشاء عائلية ناجحة.

منذ نهاية عام ٢٠٠٦ والى ما قبل اتفاق ١٧ يوليو ٢٠١٠ كانت هناك عشر حالات مهمة أو عشر محاولات بذلت من قبل رئيس الجمهورية وقيادة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك للالتقاء في حوار حول قضايا متعددة ومختلفة بما في ذلك القضايا التي وردت في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات عام ٢٠٠٦ والقضايا التي تضمنها اتفاق فبراير ٢٠٠٩ وقضايا وردت في محاضر وقعت عام ٢٠٠٨ وأخرى في المراسلات التي جرت بين قيادات المؤتمر وقيادات المشترك في يونيو ٢٠٠٩ والشهور التي تلت شهر يونيو.. وفي كل هذه المحاولات بقي الفرقاء فرقاء كما هم.. ليس لأنهم رافضون للحوار.. ولا رافضون لموضوعات وقضايا الحوار ولا حتى البرنامج الزمني للحوار.. بل لأنهم عجزوا عن إدارة الحوار.. أو قل لم يحسنوا التفاهم واختيار ممثليهم في إدارة الحوار.. وبالمناسبة هذه المشكلة قد تتكرر الآن.. فبموجب الاتفاق الاخير تعادل المشترك والمؤتمر في التمثيل في لجنة الإعداد والتهيئة للحوار..

فلكل منهما مائة في لجنة المئتين.. لكن هل سيختار كل طرف ممثليه المئة من المديرين أم من المحنكين السياسيين الذين يتقنون الحذلقة السياسية والمناورات والمكايدات؟

إذا وقع الاختيار على هؤلاء من باب أن «الحجر تكسر اختها» ومن باب «اقحام الخصم» و«للحب المسوس كيال أعور»..

لا ينبغي اختيار المتحاورين من باب «الحجر تكسر اختها»

فلنقل من الآن.. لا فائدة.. ولا فائدة ايضاً إذا لم «يحرر الخلاف» منذ البداية، بمعنى فرز ما هو محل صراع عندما هو محل اتفاق أو تقارب في وجهات النظر أو البدء بالسهل الذي سوف يؤدي من خلال الحوار الى تذليل ما هو عسير أو صعب.. وسيتعين على مديري الحوار والمتحاورين اختيار قضايا ذات أولوية ومقدور عليها في هذا الوقت القصير إذا كانت النية تتجه نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وترك القضايا الأخرى الى مابعد الانتخابات وتكون من مهام المجلس المنتخب الجديد..

أما وضع كل القضايا دفعة واحدة على طاولة الحوار المرتقب ففي ذلك مشقة على المتحاورين ولن يصلوا في الأخير الى شيء لأن ذلك لن يضع للحوار نهاية خاصة وأن معظم القضايا هي محل خلاف الآن في إطار ثنائية الحاكم- المشترك، فما بالك عندما تتعدد الاطراف والثنائيات.□